

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

السياسة الاقتصادية الصينية في أفريقيا - الدوافع والاستراتيجيات -

China's Economic Policy in Africa - Motives and Strategies-

فواز العابد *

جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة - (الجزائر)

f.labeled@univ-dbkm.dz

مخبر الانتماء: مخبر الأمن القومي الجزائري - الرهانات والتحديات -

تاريخ النشر: 2024/09/01

تاريخ القبول: 2024/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/06/04

* المؤلف المرسل

الملخص:

عززت الصين سياساتها الخارجية تجاه القارة الأفريقية، متأثرة بالتطورات على الساحة الدولية ومسترشدة بأولوياتها وقيمها وأهدافها. ولتحقيق ذلك، استخدمت الصين مجموعة من الوسائل والاستراتيجيات التي عززت نفوذها وعمقت علاقاتها في مختلف المجالات، وخاصة الاقتصادية منها. وأشار التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا الصادر في عام 2021 إلى أن قيمة التجارة الثنائية بلغت 187 مليار دولار في عام 2020، على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وقد سمح هذا الإنجاز للصين بالحفاظ على مكانتها كشريك تجاري رائد لأفريقيا لمدة 12 عامًا متتالية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الصين واحدة من أبرز مقدمي المساعدات الإنمائية الكبيرة للقارة الأفريقية، فضلاً عن تقديم القروض إلى الحد الذي أصبحت فيه بعض الدول مثقلة بالديون. ويثير هذا الوضع مخاوف بشأن اكتساب الصين نفوذاً كبيراً في التفاوض على الصفقات الكبرى، مما يمنحها ميزة في تأمين مشاريع كبيرة مثل مناجم خام الحديد وغيرها من المواد الخام. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه مع دخول التعاون الثنائي مرحلة جديدة من النمو، مدفوعاً بالدور الفعال لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في مختلف القطاعات. الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، الصين، إفريقيا، الدوافع، الاستراتيجيات.

Abstract :

China has strengthened its foreign policies toward the African continent, influenced by developments in the international arena and guided by its priorities, values, and goals. To achieve this, China has employed a set of means and strategies that have enhanced its influence and deepened its relations across various fields, especially economic ones. The annual report on China-Africa economic and trade relations released in 2021 indicated that the value of bilateral trade reached \$187 billion in 2020, despite the challenges posed by the COVID-19 pandemic. This achievement has allowed China to maintain its position as Africa's leading trading partner for 12 consecutive years. Additionally, China has become one of the foremost providers of substantial development aid to the African continent, as well as extending loans to the extent that some countries have become heavily indebted. This situation raises concerns about China gaining significant leverage in negotiating major deals, giving it an advantage in securing large projects such as iron ore mines and other raw materials. This is expected to continue as bilateral cooperation enters a new phase of growth, driven by the effective role of the Forum on China-Africa Cooperation, which aims to enhance economic cooperation in various sectors.

Keywords: Economic Policy, China, Africa , Motives, strategies.

مقدمة:

يعود تاريخ ارتباط الصين بإفريقيا إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، مما مهد الطريق لعلاقة طويلة الأمد بينهما. وما زاد من قوة العلاقات الصينية الإفريقية دعم الصين النشط لإنهاء الاستعمار والاستقلال السياسي في المناطق النامية، بما في ذلك أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك، أدت الأهداف المشتركة إلى تحالف الصين مع العديد من الدول الإفريقية ضمن حركة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة، واليوم تتجلى الطبيعة المتعددة الأوجه والعميقة الجذور للعلاقات الصينية الإفريقية من خلال التعاون على نطاق واسع، مما يدل على وجود علاقة ذات أهمية إستراتيجية تساهم في تشكيل مسار العلاقات الصينية الإفريقية، وفي تصاعد النفوذ الدولي للصين.

في ظل هذه المضامين المتعددة الأوجه نطرح الإشكالية التالية: ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي في إفريقيا؟

وسعى لتغطية مختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

مقدمة

المبحث الأول: الأهداف والدوافع الاقتصادية للتواجد الصيني في إفريقيا

المبحث الثاني: استراتيجيات الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي في إفريقيا

خاتمة

المبحث الأول: الأهداف والدوافع الاقتصادية للتواجد الصيني في إفريقيا

تتمثل أهمية القارة الإفريقية في امتلاكها مخزوناً استراتيجياً وحيوياً من موارد متنوعة، ومن بين هذه الموارد مصادر الطاقة والمعادن. وتُعَدُّ القارة أيضاً سوقاً استهلاكياً محفّزاً للقوى الدولية. يضاف إلى ذلك الضعف السياسي والأمني في جميع أنحاء القارة الإفريقية هذا ما يفسر أسباب ودوافع القوى الكبرى للاهتمام بالقارة الإفريقية والاستثمار فيها. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، وبهدف تعزيز وتطوير علاقات التعاون الصيني الإفريقي القائمة، والمضي قدماً في إقامة نظام دولي وسياسي واقتصادي جديد، أنشأت الصين وأفريقيا منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام 2000. وكانت مصر من أوائل الدول الإفريقية التي تشاور مع الصين لإنشاء المنتدى. يُعقد المنتدى سنوياً، ثلاث سنوات في الصين وواحدة في إحدى الدول الإفريقية بالتناوب. والمنتدى هو آلية للتشاور والحوار الجماعي بين الصين والدول الإفريقية، وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية، وخطوة رئيسية موجهة نحو المستقبل اتخذها الجانبان في سياق تعاون الجنوب-الجنوب سعيًا وراء التنمية المشتركة في وضع جديد.¹

المطلب الأول: تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية

يعتبر العامل الاقتصادي أهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا لذلك أدركت الصين أن القارة الأفريقية تشكل عنصراً مركزياً في مشروع استدامة نمو اقتصادها وتطويره على المدى البعيد خاصة في ظل كل ما تملكه القارة الأفريقية من مخزون استراتيجي من الثروات الطبيعية الهائلة² من بين 50 معدناً مهماً في العالم يوجد 17 منها في إفريقيا باحتياطيات ضخمة، فهي تمتلك أكبر نسبة من احتياطيات البوكسيت والحديد والكوبالت والماس والذهب والمنغنيز والفوسفات والمعادن البلاتينية والتيتانيوم، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بما يتراوح بين 8 و9٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يعادل 100 مليار برميل من النفط الخام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في العديد من دولها وعلى سواحلها الغربية، ومن الأسهل والأسرع استخراجها، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية على السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير حتى تكون مشتقاتها جاهزة للتحميل المباشر.³

تتجاوز واردات الصين من إفريقيا من جميع المواد الخام باستثناء الحديد وارتدتها من بقية دول العالم، حيث سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار لاستخراج واستغلال خامات الكوبالت والتنتالوم المستخدمة في تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والفحم واليورانيوم والذهب والمنغنيز والماس والزنك مع حكومات: الكونغو ونيجيريا وزامبيا وكينيا والسنغال ومصر والجزائر وتشاد وإثيوبيا، وقُدِّرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار.⁴

المطلب الثاني: توسيع أسواق المنتجات الصينية

تشكل إفريقيا سوقاً مهمة للصين لتصدير منتجاتها وتوسيع نطاق تواجدها الاقتصادي، حيث أن الشركات الصينية تبحث عن فرص لترويج منتجاتها وخدماتها في الأسواق الأفريقية، والجدير بالذكر أنه في عام 2000، كانت الصين بمثابة مصدر الاستيراد الرئيسي لعدد محدود من الدول الأفريقية، بما في ذلك السودان وغامبيا وبنين وجيبوتي، ومع ذلك، وعلى مدى عقدين من الزمن تحولت الصين إلى المورد الرئيسي للسلع لأكثر من 30 دولة في جميع أنحاء القارة. ويؤكد هذا التحول على تكثيف العلاقات الصينية الأفريقية، وهو ما ينعكس في النمو الهائل للصادرات الصينية إلى البلدان الأفريقية من 5 مليار دولار إلى 110 مليار دولار. وفي حين شهدت الصادرات الأفريقية إلى الصين أيضاً نمواً، وإن كان بمعدل أبطأ، فقد وصلت القيمة الإجمالية للصادرات الأفريقية إلى الصين إلى حوالي 80 مليار دولار في عام 2019، وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة الطلب الصيني على المواد الخام الذي وصل إلى 17.5 مليار دولار في عام 2019، وفي عام 2021 شهد زيادة كبيرة بنسبة 35٪ في قيمة التجارة بين أفريقيا والصين لتصل إلى 254 مليار دولار، وكان هذا النمو مدفوعاً في الغالب بتصاعد الصادرات الصينية إلى القارة.⁵

لقد انتشرت المنتجات الصينية في الأسواق الأفريقية من حيث الكمية والنوعية بدءاً من الضروريات الأساسية إلى السلع المتطورة، التي تشمل كل شيء من الإبر إلى الطائرات. وينبع هذا الاتجاه من التركيز الاستراتيجي للصين على جعل منتجاتها أكثر بأسعار معقولة وفي متناول الأفارقة مقارنة بنظيراتها الغربية، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خفض أسعار السلع الأفريقية المحلية، وتتجلى هذه الهيمنة في تدفق حاويات الشحن الصينية المحملة بمجموعة واسعة من البضائع مثل الألعاب، والمنسوجات، والهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر، والأجهزة المنزلية، والأدوية، وحتى الأسلحة، التي تغمر الموانئ الأفريقية، كما تشكل السيارات الصينية طوابير واضحة في هذه الموانئ، ويمتد الوجود الواسع للنطاق للمنتجات الصينية إلى رفوف المتاجر في المراكز الحضرية الصاخبة وكذلك أسواق القرى النائية في جميع أنحاء القارة. ومن اللافت للنظر أنه حتى العناصر التي تعكس الهوية الثقافية الإسلامية والعربية، مثل فوانيس رمضان، وسجادات الصلاة، وساعات أوقات الصلاة، يتم تصنيعها الآن في الصين. على العكس من ذلك، ترد الصين بالمثل من خلال استيراد مجموعة واسعة من السلع الأفريقية بما في ذلك المعادن والبتروكيمياويات والغاز الطبيعي والفوسفات والقطن والبرتقال والكافكاو والقهوة والزيتون والدهون والمشروبات الكحولية والجلود والرخام والمنسوجات والمعادن والمنتجات الخشبية والعاج والقنب. والشاي والقهوة واللحوم المختلفة من دول مثل أنغولا والسودان ونيجيريا ومصر وغانا وأوغندا وتونس وإثيوبيا وجنوب أفريقيا.⁶

المطلب الثالث: تنويع خطوط الإمداد

على مدى العقد الماضي، شهد الاقتصاد الصيني نمواً ملحوظاً، حيث توسع بمعدل سنوي يتجاوز 10%، وقد فرض هذا التوسع السريع متطلبات كبيرة على الموارد خاصة الطاقة. ومع انخفاض إنتاج النفط المحلي وعدم كفاية إمدادات الفحم لتلبية احتياجات الطاقة المتصاعدة سعت بكين بنشاط إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للوقود الهيدروكربوني، وبحلول عام 2004، أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث ارتفعت وارداتها من 33% إلى 60% من إجمالي احتياجات النفط والغاز عام 2020. ومع ذلك لم يواكب إنتاج النفط والغاز الآسيوي الطلب الصيني خاصة مع تخصيص جزء كبير من موارد الشرق الأوسط للأسواق الأمريكية والأوروبية.⁷

وفي هذا السياق، يمكن القول إن المقومات الجيواقتصادية للقارة الأفريقية هي التي دفعت الصين إلى إقامة شراكة إستراتيجية معها، حيث يرى القادة الصينيون أن التنمية الصينية السليمة هي محرك صعود الصين، وهي تعتمد على تأمين الموارد خاصة الطاقة والأسواق والاستثمار، وكلما تسارعت التنمية الاقتصادية واتسعت مساحة وحجم التجارة زاد الطلب الصيني على الطاقة والموارد والسعي إلى النفوذ في الأسواق التي لم تصل إليها، ويعتقد الخبراء

الصينيون أنه للحفاظ على معدل نمو ثابت بنسبة 9٪، ستخفض مصادر الطاقة المحلية بشكل حاد، وبحلول عام 2045 سيصل اعتماد الصين على مصادر الطاقة الخارجية إلى 45٪ من احتياجاتها كجزء من سعيها للحصول على الطاقة⁸، ولتخفيف اعتمادها على أسعار السوق الفورية المتقلبة، حولت الصين انتباهها نحو أفريقيا وحددت كمصدر محتمل للمواد الهيدروكربونية، حيث يأتي 25٪ من إجمالي واردات الصين من النفط من أفريقيا مما دفع بكين إلى إعطاء الأولوية لعلاقات قوية مع موردي الطاقة الأفارقة، ويتضمن هذا الالتزام استثمارات وزيارات رفيعة المستوى والالتزام بسياسة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وهو الموقف الذي تفضله الأنظمة السلطوية في القارة في كثير من الأحيان، وعملت الهيئات الحكومية الصينية على ضخ مليارات الدولارات في استثمارات بالعملة الأجنبية واستخدمت القدرات الهندسية والبناء الصينية لتطوير البنية التحتية للنفط والغاز والمعادن وغيرها من الموارد الطبيعية في العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك الجزائر وأنغولا والجابون ونيجيريا والسودان وزيمبابوي، والهدف الواضح للتوجه الصيني نحو مصادر الطاقة في إفريقيا هو تكملة وارداتها النفطية من الشرق الأوسط.

ويبرز السودان باعتباره متلقياً مهماً للاستثمارات الصينية، إذ تزودها بنسبة 7٪ من إجمالي واردات الصين من النفط. وتمتلك شركة البترول الوطنية الصينية الحصة الأكبر في شركة بترول النيل الأكبر التي تشرف على حقول النفط السودانية، وقد استثمرت 3 مليارات دولار في إنشاء مصافي التكرير وخطوط الأنابيب هناك منذ عام 1999. وفي سياق مماثل، قدمت الصين لأنغولا قرضاً بقيمة 2 مليار دولار في مارس 2004 مقابل عقد لتوريد 100 ألف برميل من النفط الخام يومياً وتم تخصيص القرض لمشروعات البنية التحتية، حيث يتم تخصيص 70٪ للشركات الصينية والـ 30٪ المتبقية لمقاولين محليين.

وتشمل الصفقات البارزة الأخرى اتفاقاً بقيمة 800 مليون دولار بين شركة "بتروتشاينا" وشركة البترول الوطنية النيجيرية في جويلية 2005 لشراء 30 ألف برميل من النفط يومياً لمدة عام. بالإضافة إلى ذلك، وبعد فشلها في الاستحواذ على شركة "يونوكال" في الولايات المتحدة اشترت شركة "تشاينا ناشيونال أوفشور أويل" حصة قدرها 45٪ في حقل نفط وغاز بحري نيجيري مقابل 2.27 مليار دولار في جانفي 2006 مع التزامات إضافية بقيمة 2.25 مليار دولار لتطوير الحقل.

ولا يقتصر الاستثمار الصيني على الدول المنتجة للنفط، فالجانبون على سبيل المثال اجتذبت اهتماما كبيرا من شركة البتروكيماويات الصينية التي تهدف إلى استكشاف احتياطياتها النفطية البرية والبحرية، علاوة على ذلك تظل جنوب أفريقيا وزيمبابوي مصدرين رئيسيين للبلاتين وخام الحديد إلى الصين.⁹

المبحث الثاني: استراتيجيات الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي في إفريقيا

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا تحولاً كبيراً على مدى العقود الماضية، مما جعل الصين واحدة من أكبر الشركاء التجاريين والمستثمرين الرئيسيين في إفريقيا. وتسلط هذه العلاقة الديناميكية الضوء على سلسلة من الاستراتيجيات الاقتصادية التي تستخدمها الصين لتعزيز حضورها ونفوذها في إفريقيا، مما يجلب المنافع المتبادلة لكلا الجانبين. وبينما بدأت الصين في تنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية تجاه إفريقيا في أواخر القرن العشرين، فقد تكثفت هذه الجهود بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة. وتتركز هذه الاستراتيجيات حول عدة ركائز أساسية من أهمها:

المطلب الأول: الاستثمار الحكومي المباشر في كل المجالات

وعلى النقيض من إستراتيجية الجذب والترحيب (لدنغ شياو بينغ) والتي ركزت في المقام الأول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، تبنت القيادة نموذجاً مغايراً يعرف باسم إستراتيجية "الذهاب إلى الخارج"، والتي دافع عنها بشكل خاص رئيس مجلس الدولة (تشو رونغ جي). ويستلزم هذا النهج تعزيز المؤسسات المحلية للاستثمار في الخارج، وتنويع واردات الموارد إلى الصين، وتعزيز تنمية المؤسسات الخاصة القادرة على المنافسة عالمياً، والتي يشار إليها غالباً باسم "التيينات الصغيرة"، وبالتالي يوضح هذا التحول الارتفاع السريع في الاستثمارات الصينية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، والتي تختلف عن أنماط الاستثمار الملحوظة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.¹⁰

تسعى العديد من الدول الناشئة إلى تقليد تجربة الصين بسبب جاذبية نموذجها التنموي والنجاحات الملحوظة والسريعة التي حققتها، حيث تمتلك الصين مخزوناً نقدياً كبيراً يبلغ نحو 3 تريليون دولار، ويتم تخصيص هذه الموارد المالية التي تغطي مجموعة واسعة من الصناعات بما في ذلك الطاقة والزراعة والتعدين والبناء والتجارة والخدمات ومعالجة الموارد والتصنيع والدعم اللوجستي التجاري إلى حد كبير للاستثمارات الصينية في الخارج. وهذا الإجراء الذي يديره بنك التصدير والاستيراد المملوك للدولة ضروري لتوفير القروض للدول الأفريقية بشروط مواتية، وفي الوقت نفسه تجري محادثات حول عقود الأشغال العامة، حيث تحتل الطاقة والمعادن مكانة بارزة في الأجندة الاقتصادية الصينية، ومن أجل زيادة نفوذها الاقتصادي في إفريقيا تعتمد الصين على عدد من الشركات المملوكة

للدولة. على غرار شركة الصين للطاقة التي تعمل على استغلال حقول النفط في إفريقيا بشروط ملائمة لضمان تدفقه إلى محركات الاقتصاد الصيني النشطة¹¹

وقد تعزز الدور المحوري الذي تلعبه الصين في تنمية أفريقيا، وهو ما يتجلى بشكل خاص في استثماراتها الكبيرة في القارة. ووفقاً للتقديرات الأخيرة التي أصدرها بنك التنمية الأفريقي، فإن الأمر يتطلب نحو 170 مليار دولار سنوياً لتنمية البنية الأساسية في أفريقيا وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن اللافت للنظر أن أفريقيا تقف كثال أكبر متلق للاستثمارات الصينية بعد الدول الآسيوية وأوروبا. ويؤكد مسار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا على هذه الحقيقة، حيث تصاعد من 20 مليون دولار في أوائل التسعينيات إلى ما يقرب من 100 مليون دولار في عام 2000، ثم تجاوز مليار دولار بحلول عام 2004، ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتجاه كان في صعود مستمر منذ عام 2006، وبلغ ذروته في عام 2006. 110 ملايين دولار في عام 2017 بعد قمة المنتدى الصيني الأفريقي عام 2015، حيث تعهدت الصين بمبلغ 60 مليار دولار لتنمية القارة. وعلى الرغم من انكماش التجارة العالمية بسبب جائحة كوفيد-19، استمرت الاستثمارات الصينية في أفريقيا في التوسع لتصل إلى 5.2 مليار دولار في عام 2020، مسجلة زيادة بنسبة 9.5% عن عام 2019. علاوة على ذلك، تجاوز الاستثمار الصيني المباشر 2 مليار دولار بحلول يوليو 2021، متجاوزاً ما قبل الجائحة. مستوياتها في عام 2019. وينتشر هذا الاستثمار عبر 52 دولة أفريقية، مما يؤكد مشاركة الصين الواسعة في جميع أنحاء القارة.

ووفقاً لتقرير نشره مجلس الأعمال الصيني الأفريقي، بحلول نهاية عام 2020، أن رصيد الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية في أفريقيا قد بلغ 56 مليار دولار، وقد تم التحقق من أن هناك زيادة بنحو 100 ضعف في القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية الصينية في أفريقيا، وفي إطار زمني مدته 17 عاماً من عام 2003 إلى عام 2020، ووصل إلى أعلى مستوى له وهو 46.1 مليار دولار في عام 2018.¹²

إن ما يمكن استنتاجه أن الصين تعتمد بشكل كبير على شركاتها العامة والخاصة في مجموعة من القطاعات لاستثماراتها في أفريقيا، مما يشير إلى توجهها القوي نحو شركائها الأفارقة، وتشكل الشركات الصينية دعماً رئيسياً لوجود بكين في القارة، كما أن استثماراتها المتزايدة في أفريقيا تزيد من حدة المنافسة مع الشركات الغربية، مما قد يوفر للقارة فرصة جيدة إذا تم استغلالها بفعالية.

المطلب الثاني: منح قروض تفضيلية دون مشروطة سياسية

يقوم الأسلوب الجديد الذي تتبناه الصين في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي على تقديم المساعدة للدول الأفريقية دون أي مشروطة سياسية مسبقة، وهو خروج عن ممارسات صندوق النقد الدولي. والهدف الأساسي هو

تسريع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا مع تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الدائمة. ويسعى المنتدى إلى تسهيل المشاورات الثنائية، وتعميق التفاهم المتبادل، وتعزيز التوافق، وتعزيز الجهود التعاونية، ومعالجة التحولات في المشهد العالمي، ومعالجة متطلبات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو التنمية المتبادلة من خلال التفاوض والتعاون.¹³

قال سفير سيراليون في هذا الصدد أن الصينيين يأتون ويكملون العمل المطلوب منهم بشكل كامل، دون عقد اجتماعات حول تقويم الآثار البيئية، وحقوق الإنسان، والحكم السيئ والرشيد وأكد على أن سبب نجاح الاستثمار الصيني أن الصينيين لا يضعون معايير وشروط صارمة لاستثماراتهم في إفريقيا. وأكد الرئيس السنغالي عبد الله واد هذه الحقيقة في قوله "إن فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل من الفهم البطيء والمتغرس أحيانا للمستثمرين الأوروبيين والمنظمات المانحة والمنظمات غير الحكومية". إن الغرب وأفريقيا لديهما ما يتعلمانه من الصين، ولهذا السبب يعتقد دونالد كايروكا، رئيس بنك التنمية الأفريقي أن الصين يجب أن تكون بمثابة نموذج أساسي و مرجعية للدول الأفريقية التي تأمل في التقدم.¹⁴

برزت أفريقيا باعتبارها المستفيد الرئيسي من الدعم المالي الصيني منذ عام 2009، حيث قدمت الصين 10 مليارات دولار في "قروض ميسرة" للقارة، وهو التزام ارتفع إلى 20 مليار دولار بين عامي 2013 و2015. وعلى مدى الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2019، انخفضت قروض الصين. إلى أفريقيا ما يقدر بنحو 153 مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أن أكبر 10 متلقين لهذه القروض، والتي تشمل 68% من الإجمالي، تشمل مجموعة من الدول مثل أنجولا وإثيوبيا وزامبيا والكاميرون.

وفي عام 2019، كان ما يقرب من 24% من إجمالي ديون أفريقيا مستحقا للصين، و32% منها مستحقة لمؤسسات دولية، و4% مستحقة لمقرضين من القطاع الخاص. ومن المتوقع أنه بحلول عام 2025، ستصل المساعدات المالية التي تقدمها الصين لأفريقيا، والتي تشمل الاستثمارات المباشرة والقروض الميسرة والقروض التجارية، إلى حوالي تريليون دولار أمريكي. ويكتسب هذا التوقع أهمية أكبر في ضوء التداعيات الاقتصادية السلبية نجمت عن جائحة كوفيد-19.

وبالإضافة إلى ذلك، تمنح الصين أيضاً قروضاً بدون فوائد، أو ما يسمى "القروض التفضيلية"، لمختلف القطاعات الاقتصادية، مثل مشاريع البنية التحتية، ولتحسين كفاءة بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل الزراعة، ووفقاً للبنك الدولي، فإن أكثر من ثلث القروض الصينية في مجالات الطاقة ومرافق النقل تستخدم في المرافق الاقتصادية الأساسية للتعاون في مجال المساعدات الخارجية بين الصين وأفريقيا. حيث قدمت الصين عدداً كبيراً من القروض الميسرة لأفريقيا لتحسين قدرة الإنتاج الزراعي وجودة المنتج وتدريب الفنيين الزراعيين، وأنشأت عدداً كبيراً

من المخططات التحريمية للتكنولوجيا الزراعية ومحطات الإرشاد ومحطات الحفاظ على المياه، مما أدى إلى تحسين قدرة ومستوى الإنتاج الزراعي في أفريقيا والأمن الغذائي، وأيضاً ساعدت القروض والمنح الصينية بعض الدول الأفريقية على بدء مشاريع تتعلق بالنقل والاتصالات والكهرباء.

وكثيراً ما تقدم الصين قروضا قليلة الفائدة للدول التي معظم صادراتها من السلع الأساسية مثل النفط أو المعادن، ومن الأمثلة البارزة على ذلك الإستراتيجية المشابهة لـ "نموذج أنجولا"، حيث قامت الصين بتسهيل تعافي أنجولا من خلال هيكلية اتفاقيات السداد من خلال الاستفادة من موارد النفط الأنجولية. ويشكل هذا الأسلوب الذي قال عنه تقرير صادر عن البنك الدولي انه نموذجاً اقتصادياً عالمياً ناشئاً، وإن كان خاضعاً للشكوك بسبب دمجته لتبادل الموارد في البنية الأساسية، مما يؤدي إلى طمس الخطوط الفاصلة بين المساعدات والتجارة والاستثمار. ويستلزم "نموذج أنجولا" إبرام اتفاقيات وعقود رسمية بين الكيانات الصينية والأنجولية، والتي أقرتها الحكومتان مع الالتزام بالسيادة وعدم التدخل. وعلاوة على ذلك، تقدم الحكومة الصينية قروضاً تفضيلية لتحفيز استثمارات الشركات الصينية في قطاعات البنية التحتية والطاقة والموارد. ولم يدفع هذا الإطار التقدم الاقتصادي في أنجولا فحسب، بل سهّل أيضاً توسع الشركات الصينية في الخارج، مما أدى إلى منافع متبادلة لكلا البلدين.¹⁵

ومن خلال ما سبق وبالنظر إلى هيكل القروض الصينية في أفريقيا إذا نظرنا إليها من خلال طموحات الصين الجيوسياسية أن هيمنتها على التجارة موثقة جيداً، فإن الفروق الدقيقة في ممارسات الإقراض التي تتبعها تظل غير واضحة وغير مفهومة بشكل جيد. وخلافاً لاقتصاد الدول الكبرى الأخرى، فإن الإقراض والاستثمارات الخارجية للصين هي في الغالب رسمية، وتنظمها الحكومة الصينية، أو الشركات والبنوك المملوكة للدولة، حيث هناك لاعبان رئيسيان في الإقراض الصيني في الخارج هما بنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني. إن الأسلوب الذي تتبناه الصين في إقراض الدول النامية يتميز بالقوة والفتنة التجارية، حيث تقدم عقود القروض الصينية عادةً ضمانات سداد أكثر تفصيلاً مقارنة بتلك الخاصة بمقدمي الائتمان الرسميين الآخرين، بالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه العقود غالباً شروطاً تمنح مزايا للمقرضين الصينيين على الدائنين الآخرين، ومع ذلك في حين أن الشروط والأحكام قد تختلف في درجتها إلا أنها تتماشى بشكل عام مع تلك الخاصة بالمقرضين الشائين التجاريين والرسميين.

ومن الجوانب البارزة في الإقراض الصيني الآلية التي يتم من خلالها السعي إلى تخفيف عبء الديون. وفي حالة سعي دولة أفريقية إلى تخفيف عبء الديون، فإن دائنيها الصينيين قد يشاركون في المطالبات بالأصول المحتفظ بها في حسابات الضمان. هذا ما أدى بالنقاد إلى الإشارة إلى أن هذه الممارسة تعتبر كدليل على طموحات

وأساليب الصين الاستعمارية الجديدة ، مما يشير إلى أنها توفر وسيلة أخرى للصين لتأكيد سيطرتها على الوصول في الدول الأفريقية.¹⁶

المطلب الثالث: تقديم منح ومساعدات دون مقابل

تهدف المساعدة الصينية للدول الأفريقية - سواء من خلال تطوير البنية التحتية أو الدعم الطبي أو تعزيز رأس المال البشري إلى إقامة علاقات دائمة مبنية على الاحترام المتبادل والتفاهم والصداقة. إن النفوذ الصيني المتجذر والعلاقات الصينية الأفريقية المتطورة ينبع من سنوات من رعاية العلاقات الاستثمارية من خلال المساعدات والتجارة والتبادلات الثقافية بدلاً من أن يكون مدفوعاً فقط بالطفرة الاقتصادية الصينية وطلب الموارد من أفريقيا، وشهدت المساعدات الصينية لأفريقيا تحولاً في الطريقة مع مرور الوقت، حيث قامت بكين بمراجعة سياسات المساعدات الخاصة بها لتشمل المزيد من الشروط والانتقال من القروض الحكومية بدون فوائد إلى القروض منخفضة الفائدة التي تديرها المؤسسات المالية الصينية، بالإضافة إلى ذلك، تمتد المساعدة إلى الشركات الكبيرة وأشكال التعاون المتنوعة. وبحلول أواخر التسعينيات كانت الصين قد أنشأت 480 شركة كبرى في 47 دولة أفريقية.¹⁷

ونظراً لعوامل مختلفة مثل الخبرة التنموية الواسعة للصين والجودة العالية نسبياً والقدرة على تحمل تكاليف مشاريعها، تبرز المساعدات الرسمية الصينية كحل مناسب للاحتياجات الاقتصادية للدول الأفريقية، وخاصة تلك غير القادرة على تحمل عبء مبادرات التنمية المكلفة. . وفي هذا الإطار، يتم تخصيص جزء كبير من المساعدات الخارجية غير المدفوعة التي تقدمها الصين لمشاريع اجتماعية، وصحية، ومشاريع البنية التحتية، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز قدرات البلدان المتلقية في مجال الصحة العامة، وتشمل هذه المساعدة إنشاء المستشفيات وتوفير الإمدادات الطبية والأدوية، وإرسال الفرق الطبية، وتسهيل تدريب المتخصصين في الرعاية الصحية، علاوة على ذلك، تدعم الصين الدول المتلقية للمساعدات في تعزيز تدابير مكافحة الأمراض والوقاية منها.

ومع وجود أكثر من 200 مشروع للبنية التحتية تم تنفيذه في أفريقيا عام 2018، برزت الصين كمساهم رئيسي في مشهد التنمية في القارة. وتشمل المساعي البارزة بناء خط السكة الحديد بين تنزانيا وزامبيا، وموانئ الصداقة في موريتانيا وغانا، فضلاً عن تحديث المرافق مثل مطار موريشيوس ومحطة بوي للطاقة الكهرومائية في غانا. وعند ظهور جائحة كوفيد-19، حافظت بكين على التزامها بتعزيز قطاع الرعاية الصحية في جميع أنحاء أفريقيا، وهو ما يتجلى في توفير مليار جرعة إضافية من لقاحات كوفيد-19 للدول الأفريقية، بالإضافة إلى ذلك، شاركت الصين في جهود تعاونية لإنشاء مرافق لإنتاج اللقاحات داخل الحدود الأفريقية، ودعم مبادرات تصنيع اللقاحات المحلية.¹⁸

المطلب الرابع: تشجيع الصادرات الإفريقية للصين

من أجل تعزيز تسويق المنتجات الأفريقية وتسهيل وصول الشركات والتجار الأفارقة إلى السوق الصينية، اتخذت الصين خطوات لتعزيز الصادرات الأفريقية ليس فقط إلى الصين ولكن أيضاً إلى مناطق عالمية أخرى. وكجزء من هذه المبادرة، تم إنشاء معرض دائم للسلع الأفريقية في مدينة ييوو بمقاطعة موك، التي تضم أكثر من 1000 مقيم أفريقي دائم. ويهدف هذا الجهد إلى تحسين تجارة العبور ورفع مكانة المنتجات الأفريقية في الصين، وتعزيز العلاقات التجارية متبادلة المنفعة بين أفريقيا والصين.¹⁹

خاتمة

تمثل الصين فرصة اقتصادية هائلة لأفريقيا، نظراً لقوتها الشرائية الكبيرة المحتملة، وارتباطاتها بأسواق التصدير، وبراعتها التكنولوجية، والتزامها بزيادة الاستثمار والتجارة. باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تعد الصين المصدر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في مجال التصنيع، والمصدر الأول لتمويل البنية التحتية، وهما ركيزتان للتحويل الهيكلي المستقبلي في أفريقيا. وبالنسبة لأفريقيا فإن عملية إعادة التوازن الاقتصادي في الصين تفتح فرصاً واضحة للتحويل الاقتصادي في قطاعات مثل الصناعات الخفيفة. وتشكل هذه القطاعات أهمية بالغة بالنسبة لأغلب البلدان لأنها تساعد في مواجهة التحديين اللذين يهددان حالياً الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة: أداء الصادرات وخلق فرص العمل. ومع زيادة تكاليف العمالة في الصين، يمكن أن تصبح البلدان الأفريقية الوجهة الأفضل لشركات التصنيع التي تخطط للانتقال إلى اقتصاديات منخفضة تكلفة العمالة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم قرب أفريقيا من الأسواق في أوروبا بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي في التحويل السريع لعمليات الإنتاج. على سبيل المثال، تعد سرعة الوصول إلى السوق أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع شركات التصنيع الصينية إلى الاستثمار في إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التمويل والمقاولون الصينيون مساهمة مباشرة في البنية التحتية الاقتصادية التي تعد شرطاً ضرورياً لآفاق التصنيع في الاقتصادات الأفريقية. ومن الواضح أن الحكومات الأفريقية تحتاج إلى تطوير سياسات وطنية متماسكة وإستراتيجية إقليمية متكاملة لإشراك الصين من منظور منهجي وقوي وأكثر استنارة على المدى الطويل، ويجب أن يتضمن جزء من هذا أجندة أفريقية لسد الفجوة التكنولوجية وتحويل النمط غير المتماثل للتجارة بين القارة والصين.

كان حضور الصين في أفريقيا أكثر إيجابية من كونه سلبيًا. وقد خلقت استثماراتها في القارة إرثاً إيجابياً من حيث البنية التحتية، التي ينبغي أن تخدم البلدان المعنية وتساعد على تحقيق نتائج مالية أكبر. ولم تفرض الصين مشاريع أو فخ ديون أو أيديولوجيتها على البلدان التي طورت فيها مشاريع وأنشطة مشتركة، ومن خلال تحفيز الاستثمارات في البنية الأساسية، تؤكد الصين اعتقادها بأن مشاريع البنية الأساسية تشكل العنصر الأساسي للحصول على مستوى أفضل من التنمية والنمو. وهذه واحدة من أفضل النتائج التي حققتها أفريقيا من منافسة القوى العظمى هذه.

قائمة المراجع

أولاً: الدوريات

- 1- احمد جمعة عبد الغني حسن ،"الزعامة الاقتصادية للاقتصاد الصيني في إفريقيا في ضوء الطموحات الجيوسياسية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 01، 2023، ص 201-202.
- 2- أسماء دريسي،"الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مجلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، العدد 06، 2009، ص 9.
- 3- جيهان عبد السلام عباس،"العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية : دراسة تحليلية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، 2022، ص 174-175.
- 4- حادي إبراهيم،"الصين وإفريقيا: شراكة أم استغلال"، المعيار، العدد 18، 2017، ص 165.
- 5- شادي إبراهيم، مستقبل التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص 6.
- 6- صليحة محمدي،"السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص 131.
- 7- قاضي محمد وسمية شهناز،"العلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق"، مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 1، جوان 2023، ص 598.
- 8- محياوي محمد، هاملي محمد،"الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، أبريل 2022، ص 204-205.

ثانياً: الأطروحات

- 1- بوخالفة زهير،"العلاقات الصينية الإفريقية -حالي الجزائر وجنوب إفريقيا-"،(أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2023/2022.

ثالثاً: الانترنت

- 1- بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا.. تهديد كبير لمصالح واشنطن، تاريخ الاطلاع: 2024/03/03،
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm)
- 2- ناجي ملاعب، إفريقيا ما بين العسكرة الأمريكية والمديونية الصينية، تاريخ الاطلاع: 2023/11/20،
على الرابط: <https://sitainstitute.com/?p=10081>

الهوامش:

- ¹ جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية : دراسة تحليلية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص174-175.
- ² حادي إبراهيم، "الصين وإفريقيا: شراكة أم استغلال"، المعيار، العدد 18، 2017، ص165.
- ³ صليحة محمدي، "السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص131.
- ⁴ بوخالفة زهير، "العلاقات الصينية الإفريقية - حالي الجزائر وجنوب إفريقيا-"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2022/2023، ص124.
- ⁵ شادي إبراهيم، مستقبل التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص6.
- ⁶ محياوي محمد، هاملي محمد، "الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، أبريل 2022، ص204-205.
- ⁷ بيتر بروكس، وحي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا.. تهديد كبير لمصالح واشنطن، تاريخ الاطلاع: 2024/03/03، [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm)
- ⁸ صليحة محمدي، مرجع سابق، ص131.
- ⁹ بيتر بروكس، وحي هاي شين، مرجع سابق.
- ¹⁰ محياوي محمد، هاملي محمد، مرجع سابق، ص205.
- ¹¹ قاضي محمد، سمية شهنواز، "العلاقات الصينية الإفريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق"، مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 1، جوان 2023، ص598.
- ¹² جيهان عبد السلام عباس، مرجع سابق، ص138-184.
- ¹³ أسماء دريسي، "الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مجلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، العدد 06، 2009، ص9.
- ¹⁴ ناجي ملاعب، إفريقيا ما بين العسكرية الأمريكية والمدنيونية الصينية، تاريخ الاطلاع: 2023/11/20، على الرابط: <https://sitainstitute.com/?p=10081>
- ¹⁵ جيهان عبد السلام عباس، مرجع سابق، ص188-189.
- ¹⁶ احمد جمعة عبد الغني حسن، "الزعامة الاقتصادية للاقتصاد الصيني في إفريقيا في ضوء الطموحات الجيوسياسية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 01، 2023، ص201-202.
- ¹⁷ أسماء دريسي، مرجع سابق، ص19.
- ¹⁸ قاضي محمد وسمية شهنواز، مرجع سابق، ص600.
- ¹⁹ نفس المرجع، ص598.